رابطة الصحافة البحرينية Bahrain Press Association التقريرالسنوي <mark>2018</mark>





البدرين 2018... مملكة الأبواب الموصدة..

التقرير السنومي التاسح للحريات الصحافية والإعلامية فمي البحرين 2018

رابطة الصحافة البحرينية

رابطة تحنمى بالدفاع عن حرية الصحافة والإعلام، فمي البحرين تأسست فمي 9 يوليو 2011 لندن، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة

e-mail: info@bahrainpa.org website: www.bahrainpa.org

شكر خاص إلمت **الصندوق الوطنىي للديمقراطية** الولايات المتحدة الأمريكية





أيّام مظلمة مرّت على الصحافة والصحافيين البحرينيين خلال العام 2018 مع مواصلة السلطات حربها الشرسة على المتبقّي من منافذ حرّية التعبير المتاحة. لقد أنجزت السلطات الأمنيّة في البحرين كامل سيطرتها على الفضاء الإعلاميّ مع إخراج صحيفة «الوسط» من اللعبة لتبقى مزاولة الصحافة حكْراً على الصحف المقربة أو المدعومة من الحكومة والتي هي أشبه ما تكون بنسخ مكررة من الجريدة الرسمية.



ومع استكمال محاصرة الفضاءات الاجتماعيّة المتمثلة في وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت فضاءات مهجورة؛ إذ يلجأ المغرّدون للاختباء خلف التسميات المستعارة والتلظّي وراء العبارات المواربة بعد أن أصبح التعبير عن الآراء الناقدة بمثابة عملية مخاطرة. لم تشهد البحرين مثل هذه الأيّام حتَّى في أقسى الفترات مثل فترة السلامة الوطنيّة. فرغم قتامة هذه الفترة إلا أن وسائل التواصل الاجتماعي ظلت خلالها وعلى مدار الأعوام التالية لها منصات الجدل الرّئيسة لتبادل الآراء ونقد المسؤولين في الأمور المتعلقة بالشأن العام. لكن هذا الحال تغيّر الآن مع إحكام وزارة الداخلية قبضتها على الإنترنت واستمرار جرجرة المغردين إلى غرف الاستجواب والمحاكم. وفاقَمَ هذه الأجواء المريرة تمرير السلطات قانون العزْل السياسي الذي شمل منع أعضاء الجمعيات المعارضة التي تمّ حلها, والناقدين المستقلين, من المشاركة في الانتخابات سواء بالتصويت أو الترشح أو الظهور في الأقنية الإعلامية المختلفة.



وعلى صعيد الانتخابات التي جرت في 24 نوفمبر/ تشرين الثاني من العام 2018 وقاطعتها المعارضة فقد تم منع الصحافة والإعلام من نقل حقيقة ما شهدته الانتخابات, كما تمّ منع دعاة المقاطعة من الولوج إلى وسائل الإعلام أو إبداء وجهات نظرهم رغم أن الحق في التعبير عن كل ذلك أمر كفله الدستور البحريني في المادة (23). وسبق ذلك إطلاق تهديدات بحرمان مقاطعي الانتخابات من الخدمات الحكومية والإسكانيّة, وقيام وزارة الداخلية بتجريم إبداء الرّأي بالمقاطعة والتهديد بملاحقة أيّة دعوات تصدر بذلك عبر أيّ وسيلة. وهو الأمر الذي قامت بتنفيذه فعلاً عبر اعتقال نائب برلماني سابق بعد أن عبّر عن موقف شخصيّ أشار فيه إلى قراره وعائلته بمقاطعة الانتخابات.

البدرين 2018 مملكة الأبواب الموصدة

وتأتي تسمية التقرير السنوي لرابطة الصحافة البحرينية للعام 2018 بـ: «البحرين: مملكة الأبواب الموصدة» لتشير الى الأفق المسدود في المملكة وما آلت اليه حرية الصحافة في البلاد؛ لقد أغلقت الدولة أبوابها أمام الرأي الآخر لا في وسائل الاعلام التقليدية وحسب, بل وبما يشمل مختلف وسائل التواصل ومنصات الاعلام الاجتماعي أيضاً.



وخلال العام 2018, وثقت رابطة الصحافة البحرينيّة نحو 86 حالة تمثل انتهاكات موصوفة للحرّيات الإعلاميّة والحريات العامّة مثل حقوق الرّأي والتعبير. وشملت هذه الانتهاكات 21 حكماً قضائياً و32 استجواباً انطوى بعضها على التعذيب للمُستَجْوبين و24 اعتقالاً, إضافة إلى 9 حالات تمثل إعاقة عن مزاولة العمل. أما أبرز التهم التي وجهت للموقوفين فكانت «التحريض على كراهية النظام» و«إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي» و«إهانة هيئة نظامية» و«التعرض بالشتم لرموز ملة معينة» و«السب والقذف عن طريق النشر» و«التحريض على مقاطعة الانتخابات».



ولم يعد الأمر يقتصر على أولئك الصحافيين والمصوّرين المحسوبين على الفئات المعارضة؛ فقد شمل العام 2018 استجوابات واعتقالات طالت أيضاً أولئك الذين يصنّفون تقليديّاً كموالين للنظام. غير أن الإجراءات القاسية, خاصّة المتعلّقة بالأحكام الباتّة الصادرة عن المحاكم البحرينيّة؛ فهي تكاد تقتصر على المعارضين وحدهم. فيما يجري وكنوع من التمييز الذي أصبح موضعاً من مواضع التندّر الاجتماعي, استحداث مخارج لموالي النظام مثل دفع غرامات معيّنة وأداء أعمال اجتماعيّة كسبل لعدم تنفيذهم العقوبات المقرّرة.

وتعرض رابطة الصحافة في هذا التقرير الشامل قضايا الانتهاكات التي قامت بتوثيقها خلال العام 2018 لحريات الإعلام والصحافة وحقوق الرأي والتعبير مرتّبة بحسب التسلسل الزّمنى لوقوعها.





إن رابطة الصحافة البحرينية تدين استهداف الصحفيين والمدونين والمصورين الذي ترى أنه أصبح سلوكاً ممنهجاً وشائعاً, وهو من أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع سمعة البحرين على المستوى الدولى فى ما يتعلق بحرية الإعلام.

وتطالب الرابطة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والأمم المتحدة وكافة المنظمات والهيئات الدولية المعنية بالدفاع عن حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والإعلام للتدخل العاجل وممارسة الضغط على الحكومة البحرينية من أجل:

> الإفراج الفوري دون قيد أو شرط عن جميع المصورين والإعلاميين والنشطاء المحتجزين بسبب مزاولتهم عملهم في تغطية الاحتجاجات أو ممارسة حقهم في حرية الرأى والتعبير.

إيقاف الملاحقات والاعتقالات التعسفية والمحاكمات القضائية بتهم 'إهانة الملك" و'بث بيانات كاذبة" لنشطاء الإنترنت والإعلاميين وتهمة 'التجمهر" للمصورين و'التحريض على كراهية النظام" للسياسيين، وكل ما يتصل بالحد من حرية الرأى والتعبير في البلاد.

فتح الحريات الإعلامية والصحافية في البلاد وإغلاق مكتب الرقابة على الإنترنت في وزارة الاتصالات وإلغاء العمل بقانون رقم (47) لتنظيم الصحافة والنشر والطباعة في البلاد.

<mark>إنهاء احتكار</mark> السلطة للإعلام التلفزيوني والإذاعي والمكتوب وفتح وسائل الإعلام للرأي الآخر المعارض, وبما يشمل اعادة التصريح لصحيفة الوسط بالصدور.

دعوة مقرر الأمم المتحدة الخاص بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأى والتعبير إلى جدولة زيارة عاجلة إلى البحرين.





أيدت محكمة التمييز (15 يناير/ كانون الثاني 2018) حكماً بسجن الناشط الحقوقي نبيل رجب, رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان, سنتين بتهمة «نشر شائعات وأخبار كاذبة». وأتى هذا الحكم بعد مشاركته في مقابلات تلفزيونية مع وسائل إعلام أجنبية تحدث فيها عن انتهاكات حقوق الإنسان فى البلاد.



أحالت النيابة العامة (16 يناير/ كانون الثاني 2018) النائب السابق محمد خالد إلى المحاكمة بتهمة «إهانة رمز موضع تمجيد لدى أهل ملة» بعد تغريدة نشرها على «تويتر», وحددت جلسة 30 يناير/ كانون الثاني لنظر القضية.

وأعلن رئيس نيابة المحافظة الشمالية محمد صلاح في تصريح عن «تلقي النيابة العامة عدة شكاوى من مواطنين بشأن قيام أحد الأشخاص بنشر تغريدة

تسيء لأحد الرموز في طائفتهم على حسابه بأحد مواقع التواصل الاجتماعي وقد باشرت النيابة العامة التحقيق في الواقعة حيث استمعت لأقوال بعض الشاكين وتم استجواب المتهم ومواجهته بالتغريدة الثابتة في حسابه وعبارات الإساءة الواردة فيها وتوجيه تهمة إهانة رمز موضع تمجيد وتقديس لدى أهل ملة استنادا للمادة 2/310 من قانون العقوبات وأمرت بإحالة القضية للمحكمة المختصة والتي تحدد لنظرها جلسة 2018/1/30».





قضت محكمة بحرينية (24 يناير/ كانون الثاني 2018) بالحبس 6 أشهر على رجل دين شيعي بعد إدانته بـ»سب يزيد بن معاوية» الحاكم الأموي الذي قتل الحسين بن علي, حفيد النبي محمد. ودانت المحكمة رجل الدين الشيعي بتهمة «إهانة رمز وشخص موضع تمجيد لدى أهل ملة, بأن تلفظ عليه بالعبارات غير اللائقة على النحو الوارد بالأوراق». وقدّرت المحكمة كفالة 100 حينار لوقف التنفيذ.



استدعت النيابة العامة البحرينية (25 يناير/ كانون الثاني 2018) الكاتبة الصحافية بجريدة «الوطن» سوسن الشاعر بعد تلقيها 3 شكاوى ضدها.

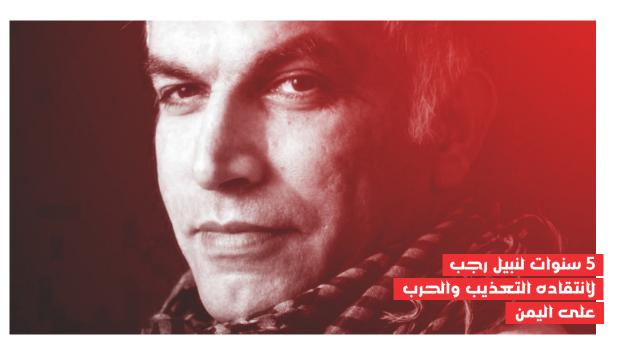
وكانت الشيخة لولوة بنت خليفة بن سلمان آل خليفة والمحامية فاطمة الحواج قد تقدمتا بشكويين ضد الكاتبة إلى النائب العام يتهمانها فيهما بسب الشعب

البحريني بعد أن وصفت في برنامج «على مسئوليتي» الذي تقدمه على شاشة التلفزيون الرسميّ شعب البحرين بفتى الأدغال «ماوكلي» الشخصيّة الكرتونيّة التي تجسّد فتى الغابة. وجاء في كلامها غضون البرنامج أنّ البحريني «صار هدد لا بيت يزرع سمات الشخصيّة فيه ولا الفريج ولا النظام والقانون ولا الأعراف والتقاليد», واصفة إياه بأنّه «فاقد للحسّ الوطنىّ».





استدعى قسم الجرائم الإلكترونية في إدارة التحقيقات الجنائية (21 فبراير/ شباط 2018) أمين عام جمعية التجمع الوحدوي المعارضة, حسن المرزوق, للتحقيق. وتم استجوابه بتهمة «نشر تغريدات على تويتر تحرض على تظاهرات» وذلك وفقا لما أفادت الجمعية قبل أن يتمّ إخلاء سبيله في اليوم نفسه.



قضت المحكمة الجنائية الكبرى (21 فبراير/ شباط

2018) بسجن الناشط الناشط الحقوقي البارز نبيل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، 5 سنوات لانتقاده التعذيب في سجن بحريني والغارات الجوية السعودية في اليمن. وتُضاف العقوبة الجديدة إلى عقوبة سابقة بالسجن عامين. ويستند الحكم الجديد إلى تغريدات رجب بشأن العمليات العسكرية بقيادة السعودية في اليمن، وادعائه بوجود تعذيب في سجن جو. وأدين رجب بحسب المادة 133 من القانون الجنائي «إذاعة إشاعات كاذبة في زمن الحرب»؛ والمادة 215 «إهانة دولة أجنبية علنا» (السعودية)؛ والمادة 216 «إهانة هيئات نظامية» بعد أن تحدث لوسائل الإعلام في مارس/ آذار 2015 حول استخدام قوات الأمن المفرط للقوة لقمع الاضطرابات في سجن «جو».



أوقفت السلطات الأمنية (24 فبراير/ شباط 2018) 6 مغرّدين بينهم مذيع سابق في تلفزيون البحرين وضابط في وزارة الداخلية وموظف في إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية, بعد أن وجهت لهم تهما بـ «التشهير بأشخاص عبر وسائل التواصل الاجتماعي». والموقوفون هم: محمد الشروقي, عبدالله يوسف المالود, خالد محمد محمد, راشد سعد الدوسري, فهد صالح الشمري وعبدالعزيز محمد مطر. وتتهم السلطات المذكورين بإدارة حساب «نائب تائب».



قضت محكمة بحرينية (28 فبراير/ شباط 2018) بحبس المذيع السابق محمد الشروقي 3 أشهر وكفالة 100 دينار لوقف التنفيذ بعد اتهامه بشتم النائب السابق حمد خالد. وكان خالد قد تقدّم بشكوى ضد الشروقي بتهمة «توجيه الإساءات والشتائم له عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعى «تويتر».



أخلت صحيفة الوسط (27 فبراير/ شباط 2018) مكاتبها الواقعة في أبوصيبع تمهيداً لتسليم المبنى للمالك بعد 9 أشهر من إغلاقها. وأوقفت البحرين الصحيفة 5 يونيو/ حزيران 2017 بعد اتهامها بـ «نشر مقال يتضمن إساءة لإحدى الدول العربية الشقيقة»، في إشارة إلى مقال للكاتب قاسم حسين استعرض فيه الأحداث في مدينة «حسيمة» المغربية.



«الاستئناف» تؤید أحکام «الجزیری» و«معراج» وإسقاط جنسیت**ط**ما

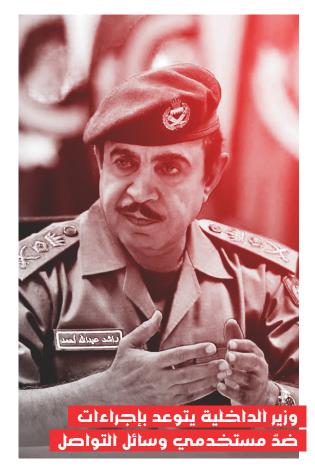
أيدت محكمة الاستئناف (7 مارس/ آذار 2018) الحكم ضد الصحافي بجريدة «الوسط» محمود الجزيري والناشط الإلكتروني علي معراج بالسجن 15 سنة للأول و25 سنة للثاني وإسقاط جنسيتهما بتهمة «الانضمام لخلية إرهابية». ودانتهما المحكمة مع آخرين بتهمة تأسيس والمشاركة في «قروب البسطة»، وهو اسم مجموعة أنشأوها في برنامج الدردشة الفورية المعروف «واتس اب» للتداول في أمور الشأن العام في البلاد.



استدعت النيابة العامة (20 مارس/ آذار 2018) رئيس تحرير صحيفة «الوطن» يوسف البنخليل إثر شكوى تقدم بها نائب برلماني ضده. وتقدم النائب أنس بوهندي بشكوى إلى النيابة العامة ضد رئيس تحرير الصحيفة لنشرها خبرًا عنوانه «أهالي سادسة الجنوبية يشكرون وزير العدل لعزل أنس بوهندي عن إمامة مسجد الغتم» بتاريخ 11 فبراير/ شباط 2018. وأخلت النيابة العامة سبيل البنخليل, بضمان محل إقامته, بعد التحقيق معه.

اعتقال جليلة السيد أمين من قاعة المحكمة

اعتقلت السلطات الأمنية (21 مارس/ آذار 2018) جليلة السيد أمين من قاعة المحكمة بعد تأييد محكمة استئناف حكما بسجنها عاما كاملا وغرامة مالية قدرها ألف دينار. وتتهم السلطات السيد بـ»إدارة حساب على موقع التواصل الاجتماعي يوجه انتقادات للحكومة». وفور الإعلان عن الحكم تم اعتقال السيد من المحكمة لاستكمال محكوميتها والتي تبلغ 10 أيام بعد اعتقالها في غي 2015 وإطلاق سراحها بعد 11 شهراً و20 يوما في يناير/ كانون الثانى 2016.



أعلن وزير الداخلية البحريني راشد آل خليفة (25 مارس/ آذار 2018) اتخاذ إجراءات صارمة لمعالجة ما وصفه بـ»الانفلات غير المسبوق والفوضى الإلكترونية»، التي سببتها بعض حسابات التواصل الاجتماعي, منوها إلى استعداد المملكة لسن قوانين جديدة لمواجهة تأثيراتها السلبية. جاء ذلك في تصريحات نقلتها صحيفة «الأيام» البحرينية قال فيها: «نرصد هذه الحسابات, التي تكمن خطورتها فى عدم دقة المعلومات المنشورة, سواء عن الأشخاص أو المؤسسات, وجميعها لا تخدم تماسك الجبهة الداخلية». وأضاف «الإجراءات المتخذة تمكنت من تحديد بعض من يدير هذه الحسابات, بينما ما زالت المتابعة مستمرة للبعض الآخر؛ ولن نكون بعيدين عن الوصول لمن يديرها, وتطبيق العقوبات المقررة بحق أي مخالف, حتى لو استدعى الأمر العمل على سن تشريعات جديدة تواكب مستجدات الجريمة, وزيادة تأثيراتها السلبية على فئات المجتمع ونسيجه الوطنى». وتابع «بعض حسابات التواصل الاجتماعي, التي تم إنشاؤها مؤخرا, تداولت العديد من التجاوزات, وادعت أنها تدار من الديوان الملكى البحريني, قبل أن يتضح أنها صادرة من مواقع مسيئة, ولا صلة لها على الإطلاق بالديوان الملكي, أو أي جهة رسمية أخرى في مملكة البحرين».



أيدت محكمة الاستئناف البحرينية (27 مارس/آذار 2018) حكما بسجن المصور الصحافي سيد أحمد الموسوي 10 سنوات مع إسقاط جنسيته. والحكم الصادر بحق الموسوي قابل للطعن, أمام محكمة التمييز, التي تعتبر أحكامها باتة. وكانت محكمة أول درجة قضت في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 بسجن الموسوي 10 أعوام مع إسقاط جنسيته. واعتقل الموسوي من منزله في الدراز فجر يوم 10 فبراير/ شباط 2014, كما صودرت كاميراته وبقية أجهزته الإلكترونية, إلا أن محاكمته لم تبدأ إلا بعد 10 أشهر من الاعتقال. وذكر الموسوي لاحقا لعائلته أنه تعرض للتعذيب أثناء التوقيف.



ألقت النيابة العامة (26 مارس/ آذار 2018) القبض على
ناشط إلكتروني قالت إنه أساء استخدام وسائل التواصل
الاجتماعي. وقال رئيس نيابة محافظة المحرق حسين
خميس إن «النيابة العامة باشرت تحقيقاتها في واقعة
قيام أحد الأشخاص بإساءة استعمال أجهزة الاتصالات
السلكية واللاسلكية وذلك عن طريق قيامه بنشر
تغريدات على برنامج التواصل الاجتماعي «تويتر» تتضمن
السب والإساءة للغير». وأضاف «بناء على ذلك قامت ادارة
الجرائم الإلكترونية بإجراء التحريات اللازمة وصولاً لصاحب
الحساب، وباستجواب المتهم أقر بما هو منسوب إليه من
الحساب، وقد أصدرت النيابة العامة أمرها بحبسه سبعة
أيام احتياطياً لاستكمال إجراءات التحقيق تمهيداً لإحالته



أعلنت وزارة الداخلية (30 مارس/ آذار 2018) القبض على 6 أشخاص بتهمة «إنشاء حسابات مغرضة ونشر تغريدات مسيئة للأشخاص وتشكل تحريضاً وإثارة للفتنة». والمقبوض عليهم هم: الناشط الإلكتروني عبدالعزيز الشامري, الناشط الإلكتروني محمد الشرقاوي, الناشط الإلكتروني عبدالعزيز الشاووش, الناشط الإلكتروني ظافر الزياني, والناشط الإلكتروني أحمد البنخليل.

حبس 3 بتطمة نشر مقاطح إباحية وإساءة التواصل

أعلنت النيابة العامة (30 مارس/ آذار 2018) حبسها لـ3 أشخاص 7 أيام على ذمة التحقيق في 3 قضايا منفصلة بتهمة «نشر إساءات عبر وسائل التواصل الاجتماعي»، وقال رئيس النيابة بالنيابة الكلية فهد البوعينين إن «إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية تلقت عددا من البلاغات بشأن إساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي «حيث توصلت التحريات إلى مرتكبي الوقائع وضبطهم وعرضهم على النيابة العامة». وأضاف أن النيابة المختصة باشرت فور تلقيها البلاغات تحقيقاتها وكانت الواقعة الأولى مضمونها قيام أحد الأشخاص بنشر مقاطع إباحية على برنامج التواصل الاجتماعى (الواتساب) وباستجواب المتهم في تلك الواقعة اعترف بحيازة مقاطع إباحية على هاتفه الخاص ونشرها وترويجها في برنامج التواصل الاجتماعي». وأضاف أن «الواقعة الثانية تتعلق بإساءة استعمال مواقع التواصل الاجتماعي (تويتر), وبعد استجواب المتهم فيها ومواجهته بالأدلة ضده أقر بتزويد أحد الحسابات المسيئة بمعلومات عن بعض الأشخاص وحياتهم الخاصة ونشرها في تلك الحسابات». كما تضمنت الواقعة الثالثة «قيام أحد الأشخاص بنشر مقاطع فيديو على موقع التواصل الاجتماعي (اليوتيوب) تضمنت الإساءة للغير فتم استجوابه وواجهته بأدلة الإثبات ضده».





قالت وزارة الداخلية البحرينية (14 ابريل/ نيسان 2018) إنها ألقت القبض على أيمن محمد خالد, نجل النائب السابق محمد خالد بتهمة «تسريب معلومات عبر وسائل التواصل تمس الحياة الشخصية لآخرين». وقال مدير عام الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني «تم القبض على أيمن محمد خالد إبراهيم أثناء محاولته مغادرة البلاد, إثر قيامه بإساءة استخدام وسائل الاتصال وتسريب بيانات ومعلومات عبر مواقع التواصل الاجتماعي, تمس الحياة الشخصية لآخرين». وأشار إلى أنه جارٍ استكمال الإجراءات القانونية المقررة تمهيدا لإحالة القضية إلى النيابة العامة.



استدعت إدارة الجرائم الإلكترونية (17 أبريل/ نيسان 2018) المغرد والعقيد السابق في الجيش البحريني محمد الزياني. وأوضح الزياني في حسابه على موقع «انستغرام» بأن إدارة الجرائم الإلكترونية حققت معه في قضية تبين أنها «شخصية». وأضاف بأن «القضية كانت بناء على شكوى شخصية، ولم يكن لأي جهة رسمية علاقة بالموضوع»، مشيرا إلى أن «الموضوع انتهى»، وفق تعبيره.

الحكم بحبس محمد خالد 3 أشطر وكفالة 300 دينار لوقف التنفيذ

قضت محكمة بحرينية (18 أبريل/ نيسان 2018) بحبس النائب السابق محمد خالد 3 أشهر وكفالة مالية قدرها 300 دينار لوقف التنفيذ بعد إدانته بـ»التعرض بالشتم لرموز ملة معينة» على موقع تويتر. وكان خالد قد تعرض عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي تويتر, بالشتم للإمام المهدي بن الحسن آخر أئمة الطائفة الشيعية التي تمثل غالبية السكان في البلاد. وصرح رئيس النيابة عبدالرحمن المعاودة القائم بأعمال رئيس نيابة المحافظة الشمالية أن «المحكمة الصغرى الجنائية الثالثة قد أصدرت حكمها بالحبس لمدة ثلاثة أشهر وقدرت كفالة 300 دينار لوقف التنفيذ على أحد المغردين».



صرح آدم نبيل رجب, ابن الحقوقي البارز نبيل رجب, رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان (19 أبريل/ نيسان 2018) بأن والده ممنوع من شرب الماء منذ 24 ساعة مع بقية السجناء الذين معه. كما أشار أيضاً إلى «منعهم من قراءة الكتب من قبل إدارة سجن جو التي تغلق عليهم الزنزانة لمدة 23 ساعة كل يوم».

ديوان الخدمة يتوعد بإجراءات قد تصل للفصل ضد مسيئمي استخدام وسائل التواصل

توعد رئيس ديوان الخدمة المدنية أحمد بن زايد الزايد (24 ابريل/ نيسان 2018) باتخاذ إجراءات ضد مسيئى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من موظفي القطاع العام. وحذر «من حالات الانفلات في وسائل التواصل الاجتماعي, والإساءات التي صدرت من بعض الموظفين البحرينيين في وسائل التواصل الاجتماعي, وعدم استخدامهم لها بالطريقة الصحيحة, وانتهاكهم من خلالها الآداب والسلوك العام بشكل غير مهذب وغير لائق أخلاقياً خلافاً لمقتضيات الوظيفة العامة وذلك من خلال المساس بالأمن القومى الوطنى والنيل من الأشخاص والطوائف والأديان في مملكة البحرين»، وفق تعبيره. وقال «إن أي موظف يعمل في الخدمة المدنية, ارتكب مخالفة في هذا الشأن, سيخضع للمساءلة القانونية, وأنه سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة وتطبيق الجزاءات التأديبية للموظفين الذين تثبت مخالفاتهم والتى قد تصل للفصل من الخدمة وذلك وفقأ لجدول المخالفات والجزاءات المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية».



اعتقلت السلطات الأمنية (27 ابريل/ نيسان 2018) مصور «ناشيونال جيوغرافيك» سيد باقر الكامل أثناء تجوّله في مجمع تجاري بالعاصمة المنامة؛ حيث اقتيد إلى إدارة التحقيقات الجنائية. وبعد عزله مدة يومين بعيداً عن أيّ أحد جرى إخباره بأن ثمة حكماً صادراً بحقه بالسجن شهرين وأنه يتوجب عليه معارضة الحكم ودفع غرامة إذا أراد إطلاق سراحه. وقد أخلي سبيله بعد يومين بعد توقيعه معارضة للحكم الصادر ضده.







قضت المحكمة الجنائية الدنيا الخامسة (9 مايو/ أيار 2018) بسجن المغرد سيد علي الدرازي سنتين بعد نشره تغريدات اتهم فيها بأنها تحرض على كراهية النظام. ودانته المحكمة بـ»استخدام منصات التواصل الاجتماعي وعلي وجه الخصوص تويتر لنشر 200 تغريدة على مدى خمس سنوات تحرض على الكراهية ضد حكومة البحرين، وإهانة الملك والعائلة المالكة», كما زعم القاضي.



أيدت محكمة الاستئناف (29 مايو/ أيار 2018) سجن النائب السابق محمد خالد 3 أشهر وكفالة مالية قدرها 300 دينار لوقف التنفيذ بعد إدانته بـ»التعرض بالشتم لرموز ملة معينة» على موقع «تويتر». وكان خالد قد تعرض عبر حسابه على موقع التدوينات الصغيرة «تويتر», بالشتم للإمام المهدي بن الحسن آخر أئمة الطائفة الشيعية التي تمثل غالبية السكان في البلاد.





أيدت محكمة التمييز (4 يونيو/ حزيران 2018) حكماً صادراً بحق مراسلة راديو «مونتيكارلو» الدوليّ و»فرنسا 24», نزيهة سعيد, بتهمة العمل من دون ترخيص. وقضت المحكمة بتأييد دفعها غرامة قدرها 1000 دينار جرّاء ذلك.

الاستئناف» تؤید حکم نبیل رجب 5 سنوات

أيدت محكمة الاستئناف (5 يونيو/ حزيران 2018) الحكم الصادر بسجن الناشط الحقوقي البارز نبيل رجب, رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان, بالسجن 5 سنوات لانتقاده التعذيب في سجن بحريني والغارات الجوية السعودية في اليمن. ودين رجب بحسب المادة 133 من القانون الجنائي «إذاعة إشاعات كاذبة في زمن الحرب»؛ والمادة 215 «إهانة دولة أجنبية علنا» (السعودية)؛ والمادة 216 «إهانة هيئات نظامية» بعد أن أدلى بتعليقات لوسائل الإعلام في مارس/ آذار 2015 حول استخدام قوات الأمن المفرط للقوة لقمع الاضطرابات في سجن جو.



اعتقلت السلطات الأمنية (12 يونيو/ حزيران) المصور حسن قمبر المحكوم بالسجن أكثر من 120 سنة, وذلك بعد مداهمة منازل في النويدرات. ونشط قمبر في مجال التصوير ونشر الأخبار عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وتطارد الأجهزة الأمنية قمبر منذ العام 2013 عندما أصدرت بحقه أول حكم بالسجن قبل أن تصل أحكامه للسجن أكثر من 120 عاما وإسقاط جنسيته. وقال شهود عيان إن قمبر تم نقله بسيارة إسعاف إلى جهة مجهولة.





رفض قاضي تنفيذ العقاب (20 يونيو/ حزيران 2018) استبدال عقوبة المذيع السابق في تلفزيون البحرين محمد الشروقي بعمل يدوي بديلاً عن الحبس 3 أشهر عن تهمة سب النائب السابق محمد خالد على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر». وهذا الطلب المقدم من الشروقي باستبدال عقوبته لم يكن الأول؛ حيث دين بالحبس شهرين أيضاً في واقعة أخرى، ووافق قاضى تنفيذ العقاب على

استبدال عقوبته, بينما رفض الطلب في الواقعة الثانية. ودين الشروقي بأنه «رمى علنًا المجني عليه بما يخدش من شرفه واعتباره» و»تسبب عمدًا في إزعاج المجني عليه بأن أساء استعمال وسائل المواصلات والاتصالات العامة». وحكمت المحكمة الصغرى الجنائية الخامسة بحبسه لمدة 3 أشهر وقدرت المحكمة كفالة 100 دينار لوقف تنفيذ الحكم.



قضت محكمة بحرينية (25 يونيو/ حزيران 2018) بسجن الناشطة الإلكترونية نجاح أحمد يوسف 3 سنوات بسبب إدارتها صفحة على الإنترنت تنشر فيها وقائع الاحتجاجات في قريتها ضد إقامة سباق «الفورمولا واحد» في البحرين. وأخبرت نجاح المحكمة بأن عناصر الأمر «اعتدوا عليها جسديًا, وحاولوا أن يمزّقوا ثيابي, وقاموا بلمس أعضائي الجنسية وهدّدوا باغتصابي» إلا أنّ ذلك لم يؤثر على مسار المحاكمة.

استدعاء الصحافى محمد النحسرة

استدعت السلطات الأمنية (26 يونيو/ حزيران 2018) الصحافي محمد الغسرة, مدير موقع «دلمون بوست», للتحقيق معه بشأن أخبار نشرها عن إدارة الأوقاف الجعفرية. ورفع رئيس الأوقاف محسن العصفور دعوى ضده متهما اياه بـ»تشويه سمعته».

وتتمثل الواقعة في نشر الصحافي علي موقعه خبرين, الأول «يتعلق بالطاولة التي يرأس العصفور عليها اجتماعاته والتي لم تكن دائرية وغير بروتكولية وليس كما هو مألوف, بل مثل قاعات المحاكم أو مجلس النواب

الرئيس من جهة وباقي الأعضاء من جهة مقابلة, مما يجعل نفسه في مكانة أفضل من باقي الأعضاء» على حد ما نشر في الموقع الذي يديره. والقضية الثانية «متعلقة بصالة المقشع والتي بدل اسمها إلى قاعة الشيخ محسن العصفور, والتي أرضها ملك مأتم المقشع, وتكلفة بنائها من أموال أوقاف المأتم, فبأي حق تم إطلاق اسم الصالة باسمه وهو موظف عام لمدة أربع سنوات, كما أن التسمية مكان اعتراض معظم أهالي المقشع» بحسب المنشور في الموقع أيضاً. هذا وقد حولت القضية إلى







8h و زيرو تيتولي DA7M_FCB (

♣ Reply 13 Retweet ★ Favorite

#قاطعوا بي ان سبورت لنبدأ حملة المقاطعة ضد هؤلاء

nic twitter com/ZRyNRigtNK قياجتاا تالعماا دماد قلمے

التمي تبيعج اشتراكات

«بمي إن سبورت»

شنت وزارة شؤون الإعلام البحرينية حملة واسعة على المحال التجارية التى تقوم ببيع أجهزة استقبال قنوات «بي إن سبورت» التابعة إلى قناة «الجزيرة» والممولة من الحكومة القطرية. وأعلنت الوزارة في بيان (19 يوليو/ تموز 2018) بأنها «مستمرة في تطبيق قرارها الصادر في 13 يونيو/ حزيران 2017, بإيقاف استيراد أجهزة استقبال قنوات «بى إن سبورتس» وإيقاف بيع وتجديد اشتراكاتها». وذكرت بأنها «كثفت في الآونة الأخيرة حملاتها التفتيشية على المحال التجارية التى تقوم ببيع أجهزة الاستقبال, للتعامل معها وفقاً للأنظمة والقوانين والتشريعات المعمول بها في مملكة البحرين, سواء أجهزة الاستقبال التابعة لشبكة الجزيرة القطرية, أو أجهزة الاستقبال المشفرة التي تبث بشكل غير قانوني». وعللت الوزارة قرارها بالقول إن «قنوات «بى إن سبورت» التابعة لشبكة الجزيرة القطرية, متورطة بشكل فاضح فى قضايا مشبوهة مرتبطة بدعم الإرهاب والجماعات المتطرفة والترويج لخطاب الفتنة والكراهية والتطرف في المنطقة, وانحراف القنوات القطرية عن الرسالة الرياضية بهدف تشويه سمعة الدول العربية والإساءة لها».





استدعت النيابة العامة إلى التحقيق (14 أغسطس/ آب 2018) رئيس تحرير صحيفة «الوطن», يوسف البنخليل, إثر شكوى قدمها «بنك الخير», بعد نشره إعلاناً في الصحيفة اعتبره البنك إساءة له. وقررت النيابة إخلاء سبيله بضمان محل إقامته. وأنكر رئيس التحرير يوسف البنخليل جميع التهم الموجهة إليه, مؤكداً أن ما نشر «عبارة عن إعلان مدفوع ولا تتحمل الصحيفة مسؤولية محتواه, وهو ما أثبتته الصحيفة من خلال تنويه نشر لاحقاً عن الإعلان». وبعد تحقيق استمر لمدة ساعة وجهت النيابة العامة للبنخليل ثلاث تهم, الأولى «جعل البنك محلاً للعقاب والازدراء بطريق النشر في إحدى الصحف», و»رمى البنك بما يخدش من شرفه واعتباره», وأخيراً «التحريض على بغض طائفة من الناس هم موظفو ومسؤولو بنك الخير». وأنكر البنخليل هذه التهم ومسؤولية الصحيفة عما احتواه الإعلان التحريري, مؤكداً أن «الصحف لا تتدخل في محتوى الإعلان المدفوع».



حكمت المحكمة الكبرى الجنائية (26 أغسطس/ آب 2018) بالسجن 6 أشهر على رجل الدين الشيعى الشيخ محمد سعيد العرادى بتهمة «نشر تغريدات مسيئة». كما أمرت باستبدال العقوبة بعمل اجتماعي (لم تبيّن ماهيته). وكانت السلطات الأمنية قد اعتقلت العرادي في 20 يوليو/ تموز 2018. وقد صرح رئيس نيابة المحافظة الشمالية محمد صلاح إن «النيابة العامة تلقت بلاغاً من إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية بشأن قيام أحد الأشخاص (الشيخ محمد سعيد العرادي) بنشر تغريدات مسيئة على حسابه بأحد مواقع التواصل الاجتماعي». وأضاف بأن «النيابة باشرت التحقيق في الواقعة واستجوبت المتهم الذي أقر بأن الحساب خاص به, وقد واجهته بالتغريدات الثابتة في الحساب وعبارات الإساءة الواردة فيها». وأمرت النيابة بحبسه سبعة أيام على ذمة التحقيق بعد أن وجهت له تهمة «إهانة رمز موضع تمجيد وتقديس لدى أهل ملة استناداً للمادة 2/310 من قانون العقوبات». وفي 8 أغسطس/ آب 2018 قررت المحكمة الصغرى الجنائية التي تنظر في الدعوى الإفراج عنه مع حجز القضية حتى جلسة يوم 26 أغسطس/ آب؛ وذلك لإصدار حكمها النهائى فيها. وأنكر العرادى ما نسب إليه وبرر كتاباته بأنها «ليست سوى مناقشة لأبحاث علمية تطرق إليها بالنشر عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» لا أكثر من ذلك؛ وذلك بعد مرور شهر كامل على توقيفه في الحبس الاحتياطي».



قررت المحكمة الكبرى الجنائية (بصفتها الاستئنافية) تغريم المذيع محمد الشروقي (28 أغسطس/ آب 2018) 50 ديناراً بتهمة «التسبب عمدا في إزعاج المجني عليه (النائب السابق محمد خالد عضو جمعية المنبر الإسلامي) بأن أساء استعمال وسائل المواصلات والاتصالات العامة». كما برأته مما نسب إليه بواقعة «رمي المجني عليه علناً بما يخدش من شرفه واعتباره, بأن وجه إليه الألفاظ المبينة بالأوراق». وكانت محكمة أول درجة قد قضت بحبسه لمدة 3 أشهر عن التهمتين المذكورتين, فيما اكتفت المحكمة الاستئنافية بغرامة مالية مقدارها 50 دينارا عن تهمة الإزعاج الذي تسبب به بحق النائب السابق. ورفض قاضى تنفيذ العقاب طلب استبدال العقوبة الذى تقدم به وكيل الإعلامى المستأنف.



أمرت النيابة العامة البحرينية (29 أغسطس/ آب 2018) بحبس المواطن البحريني محمد خاتم أسبوعا على ذمة التحقيق بعد أن وجهت له تهمة «التحريض على كراهية النظام». وكان خاتم قد اعتقل في 27 من الشهر نفسه بعد احتجاجه أمام دار الحكومة القديم في العاصمة المنامة للمطالبة بإرجاعه لعمله الذى فصل منه قبل

أكثر من 5 سنوات. وأمام مبنى الحكومة السابق رفع خاتم لافتة كتب عليها «أنا مواطن بحريني لا أملك قوت نفسي ولا قوت زوجتي وعيالي, أين أذهب يا ملك البلاد؟». كما بث تسجيلا مصورا طالب فيه الحكومة بإعادته إلى عمله. هذا وقد أفرج عن خاتم في 4 سبتمبر/ أيلول بعد تدهور صحته ونقله إلى مستشفى السلمانية.







أصدر وزير الداخلية راشد بن عبدالله آل خليفة (6 سبتمبر/ أيلول 2018) تعميما للمحافظات بوقف إصدار أي مطبوعات بعد يوم من تدشين حفيد رئيس الوزراء محافظ الجنوبية خليفة بن علي خليفة آل خليفة مجلة إلكترونية تحت اسم «الجنوبية تايمز». وقالت وزارة الداخلية عبر موقعها على الإنترنت إن «الوزير أصدر تعميما للمحافظات, بوقف إصدار أية مطبوعات أو صحف أو

مجلات إعلامية ورقية أو الكترونية باسم المحافظة, وذلك لحين تنظيم الإجراءات القانونية والإدارية في هذا الشأن». وكان محافظ الجنوبية قد ذكر خلال حفل تدشين المجلة إن «المحافظة الجنوبية تبنت هذه الفكرة الاستثنائية (مجلة الجنوبية تايمز) حرصًا منها للتواصل مع المواطنين عبر صحيفة أسبوعية شاملة تمكن القارىء الكريم الإطلاع على كل ما تقوم به المحافظة من دور محورى».



استدعت السلطات الأمنية خلال الفترة (من 10 سبتمبر/ أيلول إلى 20 سبتمبر/ أيلول 2018) والتي صادفت ذكري عاشوراء, وهى مناسبة دينية خاصة يحييها المواطنون الشيعة في البحرين بشكل سنوي, استدعت حوالي 24 شخصاً بين رجال دين ومنشدين ورؤساء مآتم, ووجهت لهم تهماً مختلفة مثل «التحريض على كراهية النظام» و»إهانة يزيد بن معاوية» و»تمجيد الإرهاب» عبر إلقاء خطب دينيّة خلال هذه المناسبة والتي تستمرّ عادة 10 أيام بدءاً من 1 محرّم. والمُستَدعَوْن هم: الشيخ على الجفيري, الشيخ محمد الشيخ, الشيخ منير معتوق, الشيخ ياسين الجمرى, الشيخ هانى البناء, الرادود السيد حسين المالكي, الرادود مهدى سهوان, الشيخ مهدى الكرزكاني, السيد صادق على الغريفي, السيد محيى الدين المشعل (استدعى 3 مرات خلال موسم عاشوراء), الشيخ مجيد السهلاوي, الشيخ بشار العالي, الشيخ محمد الرياش, الرادود عبدالله صباح, السيد كامل الهاشمي,

الشيخ جاسم الدمستاني, الشيخ عبدالعظيم المهتدى البحراني, الشيخ عبدالأمير مال الله, الرادود السيد محمود الوداعي, الشيخ محمد الرياش, الرادود السيد حسين عقيل, رئيس مأتم شهداء الطف ميرزا الفردان, رئيس مأتم البنى عبدالله أحمد, الإداريان في مأتم الإمام الرضا بقرية المالكية, محمد بو حميد وعبد الله بوراشد. وأمرت النيابة العامة بحبس الأخيرين 15 يوما على ذمّة التحقيق, بتهمة «التحريض على كراهية النظام». كما أمرت أيضاً بإيقاف الخطيب الحسينى الشيخ هانى البناء والشيخ ياسين الجمرى 15 يوماً على ذمة التحقيق بالتهمة ذاتها. وكذلك أمرت النيابة العامة بإيقاف نحو 27 مواطناً بحرينياً على ذمة التحقيق لمدة 15 يوماً بتهمة الصلاة في ليلة العاشر وسط العاصمة المنامة. وفي 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2018 قررت النيابة العامة إحالة كل من رئيس مأتم رأس رمان شاكر الماجد والمنشد الديني سيد محمود الوداعي إلى المحكمة الجنائية الكبرى.





منعت السلطات الأمنية في مطار البحرين الدولي (15 سبتمبر/ أيلول 2018) المصور الصحافي الألماني المستقل «فيليب بروي», المتخصص في شؤون الشرق الأوسط, من دخول البلاد. وقامت بترحيله من المطار على متن طائرة متجهة إلى العاصمة الأردنية «عمّان» حيث يقيم من دون إعطائه أي سبب لهذا الإجراء.





توعدت وزارة الداخلية البحرينية (6 أكتوبر/ تشرين الثاني 2018) بأنها ستتخد الإجراءات اللازمة ضدّ أي أخبار أو رسائل تدعو لعدم المشاركة في الانتخابات النيابية, وإحالة المتورطين فيها إلى النيابة العامة. وقالت في بيان «تتخذ الأجهزة الأمنية الإجراءات القانونية اللازمة في إطار تعاملها مع أي ملاحظات أو بلاغات تتلقاها من السادة المواطنين تعيق المشاركة في التصويت والعملية الانتخابية».

الغرامة 50 دينارا لرجل أعمال بتطمة إزعاج رئيس غرفة التجارة عبر البريد الإلكترونىي

غرمت المحكمة الصغرى الجنائية (9 أكتوبر/ تشرين الأول 2018) رجل أعمال، عضو بغرفة تجارة وصناعة البحرين, 50 دينارا عن تهمة إزعاج الرئيس التنفيذي وأعضاء مجلس إدارة الغرفة السابق, وذلك في واقعة تعود إلى 3 سنوات سابقة. ودين رجل الأعمال الذي لم يكشف عن اسمه بتهمة «إرسال عدة رسائل عبر البريد الإلكتروني للرئيس التنفيذي وأعضاء مجلس الإدارة تتضمن عبارات تهدف للتشهير والإساءة لهم». وفي التحقيقات لم ينكر

وقالت إن الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني تقوم بـ»رصد أي أخبار أو رسائل تدعو لعدم المشاركة في الانتخابات من خلال استخدام أرقام هواتف بطريقة احتيالية, حيث تقوم باتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المتورطين فيها وتقديمهم إلى النيابة العامة, واتخاذ ما يلزم لتأمين حركة الناخبين بِمَا يضمن قيامهم بأداء حقهم الانتخابي بكل يسر وسهوله».

الواقعة؛ لكنه أشار إلى أنه كان «يسعى لمساعدة البلد والنهوض بها والحفاظ على أموالها العامة من الهدر», مشيراً إلى أن «ما كتبه لم يكن سوى اقتباس لكلمات ومقولات بعض المسؤولين حول محاور صرف ميزانية الغرفة دون إنتاجية ملموسة». وأسندت له النيابة العامة بأنه في 24 يونيو/ حزيران 2014 «تسبب عمدا في إزعاج المجني عليه بأن أساء استعمال أجهزة المواصلات. وحضر الرئيس التنفيذي أمام المحكمة مدعيا بالحق المحكمة بتغريم المتهم 50 دينارا ووقف تنفيذ العقوبة لمدة 3 سنوات.



اعتقلت السلطات الأمنية (14 أكتوبر/ تشرين الأول 2018) المنشد الديني مهدي سهوان بعد استدعائه للتحقيق. وأمرت النيابة العامة (15 أكتوبر/ تشرين الأول 2018)

بتوقيفه لمدة 15 يومًا بتهمة «التحريض على كراهية النظام», وذلك على خلفيّة قصيدة ألقاها ليلة 12 محرّم فى مأتم السهلة الجنوبيّة.





اشتكى المصور حسن قمبر (15 أكتوبر/ تشرين الأول 2018) من تعرضه ورفاقه إلى الضرب في سجن «جو» المركزي بعد منعهم من ممارسة شعائر دينية وفرض إدارة السجن عقوبات على من يخالف الأوامر بعدم إقامة هذه الشعائر. واعتقل قمبر الذي كان يعمل مصوّراً لعدد

من المنابر الإعلامية من بينها «روسيا اليوم» باللغة العربية و»وكالة رابتلي» في 12 يونيو/ حزيران 2018, وتركز التحقيق معه حول عمله كمصور صحافي, ثم جرت معاقبته بالسجن مددا طويلة يصل مجموعها إلى أكثر من مائة عام فى قضايا مختلفة ذات طابع سياسى.



أعلنت وزارة الداخلية البحرينية (19 أكتوبر/ تشرين الأول 2018) اتخاذ الإجراءات القانونية حيال حساب على «تويتر» قالت إنه «نشر تغريدات تضمنت إهانة هيئة نظامية». وصرح مدير عام الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والالكتروني أنه «من خلال أعمال الرصد والمتابعة لما يتم نشره عبر مواقع التواصل الاجتماعي, فقد تم رصد حساب تحت مسمى ABALKHALIFAH@ (يديره عبدالله بن محمد آل خليفة) في موقع التحوينات

القصيرة «تويتر» عمد إلى نشر تغريدات تحتوي على جرائم منصوص عليها في قانون العقوبات، من بينها إهانة هيئة نظامية». وأوضح أن «أعمال البحث والتحري التي تمت مباشرتها للكشف عن طبيعة هذا الحساب أكدت بأن من يدير هذا الحساب، يعيش خارج البحرين ولا يحمل جنسيتها , علماً بأنه ليس من الأسرة المالكة ولا ينتمي إليها». وأشار إلى أنه «جار اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيال الواقعة».

الحكم شطراً ضد رئيس تحرير «الوطن» معج وقف التنفيذ

حكمت المحكمة الكبرى الجنائية الثانية (19 أكتوبر/ تشرين الأول 2018) بحبس رئيس تحرير صحيفة الوطن يوسف البنخليل شهرا مع وقف التنفيذ وكفالة 100 دينار، واستبداله بعقوبة يدوية بديلة، وذلك في القضية المرفوعة ضده من قبل النائب السابق أنس بوهندي بتهمة «السب والقذف عن طريق النشر» إثر نشر الصحيفة مقالاً منسوباً إلى أهالي دائرته سادسة الجنوبية. وكانت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى قد

أحالت القضية إلى المجلس الأعلى للقضاء للتحرج, وبناء على ذلك أحيلت للكبرى الثانية لنظرها. وأكد البنخليل في تحقيقات النيابة العامة أن الصحيفة نقلت رسالة بعثها الأهالي إلى وزير العدل, منكرًا الاتهام الموجه إليه بسب وقذف النائب. وتقدم بوهندي المحسوب على جناح رئيس الوزراء بشكوى إلى النيابة العامة ضد رئيس تحرير «الوطن» التابعة للديوان الملكي, إثر نشر خبر حمل عنوان: «أهالي سادسة الجنوبية يشكرون وزير العدل لعزل أنس بوهندي عن إمامة مسجد الغتم» المنشور بالصحيفة بتاريخ 11 فبراير/ شباط 2018.



ألغت جمعية التجمع القومي (28 أكتوبر/ تشرين الأول 2018) ندوة كانت قد أعلنت عنها في مقرها بعد ضغوط تعرضت لها من وزارة العدل والشؤون الإسلامية التي طالبت بإلغاء مشاركة القيادي المعارض إبراهيم شريف فى الندوة. ووزعت الجمعية رسالة نصية على منتسبيها

جاء فيها: «تعلن الأمانة العامة للتجمع القومي عن إلغاء ندوة الليلة حول برنامج التوازن المالي بسبب طلب وزارة العدل في اتصال هاتفي بالأمين العام للتجمع بإلغاء مشاركة الأستاذ إبراهيم شريف فى الندوة».



اعتقلت السلطات الأمنية (29 أكتوبر/ تشرين الأول 2018) إمام جامع الخيف بمنطقة الدير الشيخ عيسى المؤمن بعد استدعائه للتحقيق على خلفية محاضرة خلال موسم عاشوراء. وقالت عائلة المؤمن إنه تم التحقيق معه بشأن «محاضرة عاشورائية استخدم فيها آيات قرآنية لم يفهم المحقق مغزاها وقرر حبسه لعرضه على النيابة».



أيدت محكمة الاستئناف (29 أكتوبر/ تشرين الأول 2018) الحكم الصادر ضد المغردة نجاح يوسف بالسجن 3 سنوات لنشرها منشورات على الفيسبوك تنتقد سباق الفورمولا واحد خلال العام 2017. وذُكِر في الحكم الصادر ضدها أنها كتبت «لا لسباقات الفورمولا على الأراضي البحرينية المحتلة» وادعت أن مجىء الفورمولا واحد إلى البلاد «لم

يكن أكثر من طريقة لتغسل عائلة آل خليفة [الحاكمة] سجلها الإجرامي وانتهاكاتها الوحشية لحقوق الإنسان». ودعت إلى مسيرة «حرية من أجل معتقلي الفورمولا واحد» لتسليط الضوء على المحتجين المسجونين بسبب انتقادهم سباق الجائزة الكبرى في البحرين.





اعتقل رجل الدين الشيعي, السيد كامل الهاشمي (1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018) لتنفيذ حكم سابق صادر في حقه منذ العام 2016 بالسجن 3 سنوات عن تهمة «إهانة ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة في خطبة جمعة بمسجد في باربار ومأتم ببني جمرة» و»التحريض على بغض طائفة». وكانت المحكمة الكبرى الجنائية الثانية الاستئنافية قد حكمت في وقت سابق بحبسه سنتين عن التهمة الأولى وسنة عن التهمة الثانية.



اعتقلت السلطات الأمنية (5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018) الخطيب الشيعي الشيخ عبدالمحسن ملا عطية الجمري بعد استدعائه للتحقيق على خلفيّة محتوى إحدى محاضراته الدينية. وعرض على النيابة العامة في 6 من الشهر نفسه والتي أمرت بالإفراج عنه.





أوقفت النيابة العامة (13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018)
النائب السابق عن كتلة «الوفاق», علي العشيري, لكتابته
تغريدة انتقد فيها المشاركة في الانتخابات. وقال رئيس
النيابة مهنا الشايجي رئيس لجنة التحقيق في الجرائم
الانتخابية بأن «النيابة العامة قد تلقت بلاغاً من إدارة
مكافحة الجرائم الإلكترونية مفاده رصد تغريدات في
حساب أحد الأشخاص بموقع التواصل الاجتماعي تويتر,
تضمنت تحريضاً على عدم المشاركة في الانتخابات
النيابية والبلدية المقبلة على نحو من شأنه المساس
بحرية الاقتراع والتأثير على سلامة العملية الانتخابية
والتشويش عليها». وأضافت «بناء على ذلك فقد بادرت

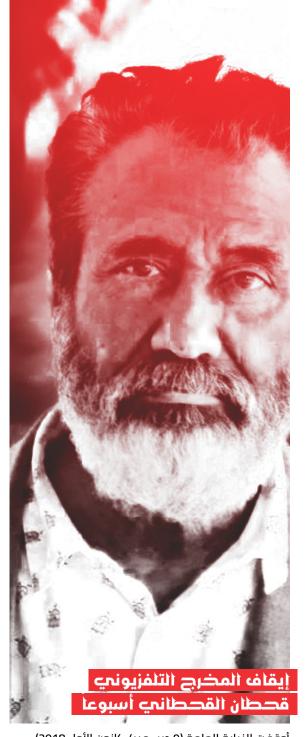
بحبسه احتياطياً على ذمة القضية بعد أن وجهت إليه تهمة الإخلال بحرية الاستفتاء والتشويش على العملية الانتخابية وذلك تمهيداً لإحالته إلى المحكمة المختصة». وجاء في التغريدة التي اعتقل العشيري بسببها:

«مازال البعض يسأل هل ستصوت في الانتخابات؟ وكأنهم لا يعيشون ولا يتابعون الوضع السياسي المتأزم في البحرين. أنا مواطن بحريني محروم من حقوقي السياسية والمدنية؛ لذلك أنا وعائلتي سوف نقاطع الانتخابات النيابية والبلدية ولا لقانون العزل السياسي». وأفرج عنه في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 مع استمرار محاكمته.



منعت وزارة شئون الشباب والرياضة (21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018) إقامة نحوة في نادي العروبة كانت مخصصة لاستعراض كتاب الأكاديمي البحريني د. نادر كاظم الصادر حديثاً «لا أحد ينام في المنامة». وأعلن النادي بأنه «تلقى خطاباً من وزارة الشباب بطلب التأجيل وأنه استنفذ كل المحاولات لتوضيح طبيعة الندوة؛ إلا أن الوزارة رفضت الاستجابة لذلك.





أوقفت النيابة العامة (9 ديسمبر/ كانون الأول 2018) المخرج التلفزيوني قحطان القحطاني أسبوعاً على ذمة التحقيق إثر شكوى ضده تقدمت بها وزارة شئون الإعلام. وصرح محمد صلاح رئيس نيابة المحافظة الجنوبية عن تلقي النيابة العامة شكوى من وزارة شئون الإعلام «عن قيام أحد الأشخاص بنشر وتداول رسالة مسيئة للوزارة على أحد تطبيقات التواصل الاجتماعي». وأضاف «باشرت النيابة العامة اتخاذ الإجراءات القانونية فور ورود الشكوى بإصدار أمر ضبط وإحضار بحق المتهم، فتم استجوابه بعد القبض عليه ومواجهته بمضمون تلك الرسالة والتي أقر بتداولها وإرسالها لعدد من الفنانين والصحفيين وأمرت بحبسه سبعة أيام على ذمة التحقيق».

ووجهت للقحطاني تهم «السب والقذف وإهانة هيئة نظامية وإساءة استعمال أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية». وأفرج عن القحطاني في 10 ديسمبر/ كانون الثاني مع استمرار النظر في القضية.



قضت محكمة الاستئناف العليا الجنائية (25 ديسمبر/ كانون الأول 2018) بتعديل عقوبة الحبس المستبدلة بالعمل في خدمة المجتمع والاكتفاء بتغريم رئيس تحرير صحيفة «الوطن» يوسف البنخليل مبلغ 1000 دينار في الدعوى المرفوعة ضده من النائب السابق أنس بوهندي, والذي يتهمه فيها بالسب والقذف علنا, بعدما نشر في الصحيفة خبرا مفاده شكر أهالي سادسة الجنوبية وزير العدل بعد عزل النائب بوهندي عن إمامة أحد المساجد. وكانت محكمة أول درجة قد قضت بوقف تنفيذ العقوبة السالبة للحرية واستبدالها وفقا للقانون رقم (18) لسنة